

السنة السابعة / الجمعة / 29 نيسان 2016 / العدد 2067
Seventh year / Friday / 29 April 2016 / Issue No. 2067

السعودية وجدوى خطة «الرؤية 2030»!

كثّر الحديث مؤخراً عن خطة اجترعها وليّ وليّ العهد وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان، والتي عُرفت باسم «الرؤية السعودية 2030»، والتي يأمل نجل العاهل السعودي أن تنتشل المملكة من أزمتها الاقتصادية الطارئة.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» تقريراً تطرّقت فيه إلى خطط المملكة السعودية لإصلاحات تساعدنا في بناء اقتصاد لا إدمان نفطياً» فيه بحلول عام 2020. وتقول الصحيفة إنّ المملكة السعودية وضعت خطة طموحة لإجراء إصلاحات كبيرة تساعد البلاد في بناء اقتصاد لا يعتمد على النفط وحده بحلول عام 2020. ويرأي سلطات المملكة، فإن من الضروري بناء الاقتصاد على أسس جديدة، بحيث يعفي زعماء المملكة في المستقبل من الخوض في حل مشاكل البطالة بين الشباب وانخفاض دخل الفرد نتيجة انخفاض

أسعار النفط. هذا ما تضمنه برنامج «الرؤية السعودية .2030». وأضافت الصحيفة أنّ العاهل السعودي الملك سلمان أعرب عن الرغبة في إجراء الإصلاحات في إجتماع مجلس الوزراء، حيث أعلن عن إرسال خطة التنمية حتى عام 2030 إلى مجلس الشؤون الاقتصادية. مضيفاً أن على السعوديين التكاتف والعمل معاً من أجل بلوغ النجاح المنشود.

وتضيف الصحيفة أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى بلوغ عجز ميزانية المملكة 100 مليار دولار. ووفق التوقعات، سيبلغ العجز خلال هذه السنة 87 مليار دولار، وبغض النظر عن المحاولات التي جرت لتقليص الاعتماد على النفط في عام 2015، فإن نسبة عائداته بلغت أكثر من 70 في المئة. لكن المراقبين يرون أن هذه النسبة مخفضة، لأن النفط كان يشكل 90 في المئة سنوياً من واردات المملكة.

خريطة المملكة العربية السعودية، التي أعلن عنها الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في 25 فبراير 2016

المسألة الأساسية تكمن في كيفية تحقيق الأهداف الذكية والطموحة. أما الخبير في شؤون الشرق الأوسط من شركة «كابيتال إيكونوميكس Capital Economics»، الاستشارية جيمس تورفي، فقد أعلن أن إنشاء هذا الصندوق يعكس نيات التركيز على الاقتصاد وليس إجراء تغييرات ملموسة فيه. وقال: نحن لا نأخذ على محمل الجد تصريحات محمد بن سلمان بأن المملكة السعودية سوف تتفّ عن الاعتماد على النفط بحلول عام 2020». أما المستشرق عضو مجلس خبراء اتحاد النفط والغاز الروسي إيلدار كاساييف فيوضح قائلًا إن برامج تنمية مماثلة تنفذ في البلدان المجاورة للسعودية مثل قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، ولكن هذه البرامج تمييز في السعودية بصورة خاصة، لاعتادها بصورة كبيرة على النفط. وتطلق مثل هذه التصريحات بسبب اختلاف المواقف في المملكة. فوزير النفط والطاقة على النيجيمي يقول شيئاً ووليّ وليّ العهد محمد بن سلمان يطرح من منابر مختلفة أفكاراً استفزازية لا تمتّ بصلّة إلى الواقع، والملك يستمع إلى ما يقوله ابنه ثم يعلنها للجمع.

ويرأي كاساييف، فإن تحقيق البرنامج حتى عام 2020 أو حتى 2030 لن يكون بمستطاع المملكة، لأنها لا تستطيع تنمية وتطوير القطاع المصرفي بسبب الأزمات التي تعصف بمختلف أرجاء العالم في أوروبا وأميركا وآسيا. لذلك، فإن إحلال القطاع المصرفي محل واردات النفط غير ممكن حالياً. ويقول الخبير إن مثل هذه التصريحات في المملكة هي محاولات لزعزعة أسواق النفط. فقد أجريت مباحثات خلال الفترة الماضية (من شباط إلى نيسان) في الدوحة. وكان سوق النفط يلتقط أي خير. وعموماً، هذا أمر جيد لأنه إذا أعلن السعوديون مباشرة أنهم لن يتفقوا على أي شيء، وليس في نيتهم التخلي عن الاعتماد على النفط، فسوف تنهار أسواق النفط فوراً. وهذا ليس من مصلحة الرياض إذا أخذنا بالاعتبار العجز في ميزانية المملكة، والذي بلغ 100 مليار دولار في السنة الماضية.



«كومرسانت»

«كومرسانت»:

الأمن الدولي يناقش من الجانب الشرقي

نشرت صحيفة «كومرسانت» الروسية مقالاً عن انعقاد مؤتمر الأمن الدولي الخامس في موسكو بحضور ممثلين عن 80 دولة ومنظمات دولية وإقليمية، وغياب ممثلي دول الناتو. وجاء في المقال: يتعقد في موسكو مؤتمر الأمن الدولي بحضور ممثلين عن 80 دولة ومنظمات دولية تهتم بالتحديات والتحديات الدولية. وبغض النظر عن هذا العدد الكبير من المسؤولين العسكريين الكبار ونواب رؤساء الحكومات ووزراء الدفاع وغيرهم، فقد تسبق عن المؤتمر وزراء دفاع دول حلف شمال الأطلسي وممثلو المنظمات الأورو-أطلسية، الذين يشكلون المعارضة الرئيسة لموسكو وحلفائها الإقليميين.

نتيجة لذلك استعرض المؤتمر توجه روسيا نحو الشرق: حيث ناقش

البناء

وفي سياق آخر، نشرت صحيفة «كومرسانت» الروسية مقالاً عن انعقاد مؤتمر الأمن الدولي الخامس في موسكو بحضور ممثلين عن 80 دولة ومنظمات دولية وإقليمية، وغياب ممثلي دول الناتو. وأعتبرت الصحيفة أنّه نتيجة لذلك، استعرض المؤتمر توجه روسيا نحو الشرق: حيث ناقش ممثلوه مختلف المسائل، من مشروع درب الحرير الصيني إلى مشروع مكافحة الصهينة الإيرانية. وهي مسائل لا صلة لها قربية بجدول أعمال المؤتمر الأولي.

وتطرقت الصحيفة إلى اقتراح وزير دفاع جمهورية الصين الشعبية تشانغ وان تشيوان، التفكير بأن استقرار المنطقة يمكن أن يعزّزه مشروع درب الحرير الصيني. لأن بكين تنوي في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير تخصيص استثمارات تحتية في بلدان آسيا الوسطى.

ممثلوه مختلف المسائل – من مشروع درب الحرير الصيني إلى مشروع مكافحة الصهينة الإيراني. وهي مسائل لا صلة لها قربية بجدول أعمال المؤتمر الأولي.

يتعقد مؤتمر موسكو الخامس للامن الدولي هذه السنة مباشرة عقب قمة هانوفر، التي حضرها الرئيس الأميركي باراك أوباما، ودعا فيها حلفاءه في أوروبا إلى زيادة النفقات العسكرية، وتعزيز الجبهة الشرقية للناتو ضد «العوان الروسي».

ولم يتأخر ردّ موسكو على ذلك: حيث ذكّر وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو المجتمعين بأن الولايات المتحدة والناتو يشتران قرب حدود روسيا بنية تحتية عسكرية، ويشنان حرباً إعلامية مكثفة ضدها. واطلاقاً من هذا دعا الوزير الروسي بلدان الناتو إلى التواصل مع روسيا حول طاولة الحوار وليس عبر المنطّار.

واقترح الوزير الروسي اتخاذ إجراءات مضادة للضغوط الغربية من خلال تعزيز القدرات العسكرية لهـمنظمة شنغهاي للتعاون». وأكد أن ذلك أصبح مسألة حيوية بالنظر إلى أن إرهابيين من سورية يحاولون إنشاء رأس حربة في آسيا الوسطى: مشيراً إلى إنهم لن يحققوا هدفهم، لأن ضمان أمن واستقرار المنطقة هو من مسؤوليّة القاعدتين العسكريتين الروسييتين في طاجيكستان وقرغيزيا.

من جانبه اقترح وزير دفاع جمهورية الصين الشعبية تشانغ وان تشيوان التفكير بأن استقرار المنطقة يمكن أن يعزّزه مشروع درب الحرير الصيني. لأن بكين تنوي في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير تخصيص استثمارات كبيرة لإنشاء البنى التحتية في بلدان آسيا الوسطى.

كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وعدد من المتحدثين أن الولايات المتحدة تنوي فرض هيمنتها على العالم، ورأي أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر مرفوض لأنه يحفز الإرهاب والثورات الملوتة.

كذلك، فإن بعض الخطباء استخدموا منبر المؤتمر لتصفية الحسابات مع الذين يعدّون في بلدانهم أعداء. فمثلاً، اعتبر وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان أن الخطر الأكبر الذي يهدد العالم يتمثل بالمنظمات الصهيونية الإرهابية التي

تقف وراء عدد كبير من المجموعات التي تقتل الناس في فلسطين. كما وعد

دهقان بأن بلاده سوف تستمر في اختبار الصواريخ وتقديم الدعم لحزب الله

في لبنان وأنصار الله في اليمن.

من جانبه أشار وزير الدفاع الباكستاني خواجه محمد أصيف إلى الصهيونية الحربية باعتبارها واحدة من الشرور الأساسية في العالم. وفي ختام كلمته عبر عن أسفه للتغيرات غير الطبيعية في رسم الحدود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أما الرئيس الإقفاني السابق حامد كرزاي، فعلى العكس من تصريحاته المتعدّدة سابقاً لم يشتم الولايات المتحدة هذه المرة، وأعلن أن الأميركيين منذ عام 2001 يساعدون أفغانستان في حربها ضدّ «طالبان»، وبناء المدارس والمستشفيات. وأضاف أن مساعداً الولايات المتحدة وحدها غير كافية، وأنه لا بد من جهود مشتركة من جانب واشنطن وموسكو وبكين ودلهي لإنعاش الاقتصاد الإقفاني.

بيد أنه لم تحصل في المؤتمر مناقشات واسعة ومطولة هذه السنة، إما نتيجة لتطابق وجهات نظر الحضور، أو لبعدهم عن المشكلات التي يعانيتها جيرانهم.



قبل شخصيات بارزة، إلى جانب قيام بعض المحامين بتحريك دعاوى قضائية ضد القرار استناداً على النص الدستوري المذكور سلفاً، فيما ازدادت حدة الغضب بعد ذلك مع انتشار تقارير صحافية تؤكد قيام مصر بإبلاغ الولايات المتحدة و«إسرائيل» في شأن القرار قبل الإعلان الرسمي عنه.

يرى الكاتب أن الأمر الذي يجب أن يغير قلق النظام ظهور انتقادات من بعض مؤيدي النظام والقوميين، مثل تهاني الجبالي «نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا سابقاً، وأحد أبرز الداعمين للنظام العسكري المصري»، والتي أعربت عن شكّها في القرار وفي الطريقة التي صدر بها. كما يضيف الكاتب أن عدم مشاور السيسي حول الأمر يظهر أنه إما قد فقد الاتصال بالشعب، وإما أنه كان متأكداً من هذه المعارضة القوية للقرار. وأن الأمر قد يصبح مستحيلاً بتلك الصورة، في وقت يحتاج بشدة إلى التقارب مع السعودية في ظل الكارثة الاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً، على رغم الدعم المادي الكبير الذي حصل عليه من دول الخليج «بلغت قيمته 30 بليون دولار بنهاية 2015»، إضافة إلى الدعم الدبلوماسي.

يذكر التقرير أيضاً وجود خلاف بين مصر والسعودية من قبل في ما يتعلق بالأولويات والتطلعات الإقليمية، وهو ما ظهر في رفض مصر المشاركة بقوات برية تدعماً للحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وهو ما لم يختلف كثيراً في سورية، والتي اختارت مصر في حالتها الوقوف إلى الجانب الروسي ودعم الأسد، وهو ما يمثل اختلافاً واضحاً عن الرؤية السعودية. لهذه الأسباب، ربما كان الدافع الرئيس للقرار الأخير سعي السيسي إلى تحقيق التوافق من خلال إظهار حسن نيّته.

يعتقد الكاتب أن السؤال الرئيس الذي يواجه نظام السيسي حالياً، مدى حالة الإستياء الحالية لدى الرأي العام، والتي وصلت هذه المرة إلى جانب من حلفائه القوميين، ولم يتوقف الأمر عند المعارضين فحسب،

ترجمات



إن «فكرة مؤتمر موسكو الدولي للامن كانت في البداية جذابة للغاية، وكان هدفها إنشاء ساحة خاصة في روسيا على غرار مؤتمر ميونيخ أو شانغهايلا (الذي يقام في سنغافورة سنوياً)، ولكن هذه الجاذبية انخفضت كثيراً حالياً.

وبحسب رايه، لم يصبح مؤتمر موسكو «ميونيخ روسيا» لأسباب عدّة. أهمها الأحداث الأوكرانية وحرب العفرية بين روسيا والغرب التي وضعتها على طرفي المنتراس. لذلك لم يحضر إلى المؤتمر ممثلون عن الدول الغربية كما في السابق، واقتصرت مناقشة مسائل الأمن العالمي فيه عملياً على ممثلي دول آسيا والمحيط الهادئ». وأضاف بوخوف: طبعاً الحضور في هذا المؤتمر يبيّن تحول روسيا نحو الشرق. ولكن لا يمكن الحديث عن الفائدة العملية لهذه المناقشات التي تجري بغياب ممثلين عن المنطقة الأورو-أطلسية.



«تلغراف»: «الجهادي جون اختبأ في شاحنة

للهروب من بريطانيا

نشرت صحيفة «تلغراف» البريطانية مقالاً لجوسيه إنسور بعنوان «الجهادي جون اختبأ بشاحنة للهروب من بريطانيا ولينضم إلى تنظيم داعش في سورية».

وقالت كاتبة المقال إن جهادياً بريطانياً رافق الجهادي جون -الجلاد سيئ السعة- في رحلته إلى سورية رغم إبداحه على لائحة المراقبة في بريطانيا. وأضافت الكاتبة أن اللندي محمد إموازي الذي اشتهر بتسجيلات الفيديو التي وثقت قتلعه لروؤس رهاضن غربيين والذي قتل خلال غارة أميركية في سورية، استطاع الهروب من لندن برقعة صديق لم يكشف عن اسمه في بداية 2013 من دون لفت انتباه السلطات البريطانية.

وكتب صديق إموازي الذي رافقه في رحلته، في مجلة «دابق» الشهيرة التابعة لتنظيم «داعش»، «إن مشكلتنا الأساسية كانت تتمثل بمغادرة بريطانيا من دون أن ينتبه لنا حرس الحدود بسبب إدراج أسمائهما على لائحة الأسماء التي يتوجب إلقاء القبض عليها».

وأضاف: كان علينا تجنب المطارات والمحطات والمرافئ الرسمية في البلاد، وفي النهاية قررنا السفر بالاختباء في شاحنة.

وأوضحت الكاتبة أنّ إموازي وصديقه نجحاً بالهرب من بريطانيا وبحوزتهما 30 ألف جنيه استرليني نقداً، كما اتهمها وصل إلى فرنسا ومنها إلى بلجيكا حيث حلقا لحجتيهما واشترىا فنيايا جديدة، وتذكر سفر إلى ألبانيا.

وأردفت الكاتبة أنّهما كانا على ثقة أن جهاز الاستخبارات البريطانية لم يعط السلطات البلجيكية أي معلومات عنهما، وأردفت أنّ الجهادي جون وصديقه البريطاني ذهبا مشياً على الأقدام من ألبانيا إلى اليونان ثم استقلبا مركباً باتجاه تركيا. وختمت بالقول إن ممثلاً لتنظيم «داعش» استقبلهما وساعدهما في الوصول إلى سورية.

التقرير

في مقاله لمجلة «فورين أفيرز» الأميركية، تناول الكاتب مايكل وجيلد حنا قضية جزيرتي تيران وصنافير التي أثارت الكثير من الجدل مؤخراً، كما عرض تاريخ النزاع على تلك الجزيرتين، وكذلك حالة الغضب الشعبي التي كانت بمثابة تغير كبير في الإطار السياسي العام، وكذلك التغيرات الإقليمية، خصوصاً ما يتعلق بسياسات «إسرائيل» التي يمكن قراءتها من خلال المشهد الأخير.

في 10 نيسان الجاري، أعلنت مصر نقل السيطرة على جزيرتيّ تيران وصنافير الواقعتين في البحر الأحمر إلى السيادة السعودية بعد عقود طويلة من النزاع عليهما، وهو ما أثار ردود الفعل الغاضبة في أنحاء البلاد. بحسب التقرير، فقد غطت حالة الغضب تلك على بعض الحقائق الإقليمية والمحلية حول عملية التنازل عن الجزيرتين، وهي أنّ المطالبات السعودية بحق السيطرة على الجزيرتين ليست أمراً غير معقول أو لا أساس له من الصحة، وأن النظام المصري يمر بحالة عدم استقرار، بينما يحاول تحقيق التوازن بين الحالة الشعبية والمصالح الدولية، كذلك لا يمكن إغفال الأهمية الكبرى لهذا الاتفاق وما يعنيه بالنسبة إلى «إسرائيل» والسعودية.

تاريخ النزاع على الجزيرتين

يعرض التقرير بداية نظرة تاريخية حول تسمية الجزيرتين بداية من عام 1906، حين قامت مصر -الخاضعة للاحتلال البريطاني في ذلك الوقت- باحتلال الجزيرتين لتقوية موقعها على الأرض قبل ترسيم حدودها الشرقية مع المملكة العثمانية في وقت لاحق من السنة نفسها. وعلى رغم أنّ مصر نالت استقلالها رسمياً عام 1922، احتفظت بريطانيا بحق الحماية على مستعمراتها السابقة، واستخدمتها كقاعدة لها خلال الحرب العالمية الثانية، كما لم تعترف بريطانيا على الإطلاق بعد ذلك بترسيم الحدود البحرية لمصر، ومن ضمنها الجزيرتين. في ظل كل تلك الظروف، بقي الوضع القانوني للجزيرتين أمراً غير واضح حتى عام 1949.

ويعد سلسلة من الأحداث بين عامي 1949 و1950، ظهرت مطالبات سعودية قوية بالسيطرة على الجزر. ففي آذار 1949، استولت «إسرائيل» على مدينة أم الرشراش «عرفت لاحقاً باسم إيلات»، وهي مدينة تقع بين مصر والسعودية في الجهة المقابلة للجزيرتين من خليج العقبة. بعد تلك الواقعة، وخوفاً من النوايا «الإسرائيلية»، طلبت السعودية أن تسيطر القوات المصرية على الجزيرتين، وذلك في محاولة لمنع مرور السفن «الإسرائيلية» في مضيق تيران.

في كتابه «دول الشرق الأوسط وقانون البحر»، يؤكد الكاتب علي الحكيم أنّ الاتفاقية المصرية -السعودية في ذلك الوقت- قد أرسلت إلى دول أخرى من خلال مذكرة تفصيلية أعدها مصر عام 1950، وأن تلك المذكرة قد نُصّت على التالي: «الحكومة المصرية تعمل بتسنيق وتوافق تامين مع الحكومة السعودية التي طلبت منها السيطرة على الجزيرتين بشكل فعال، وأن هذه السيطرة ليست أمراً واقعاً».

ويشير الكاتب أنه خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، تدهورت العلاقات بين مصر والسعودية وظهرت الخلافات من جديد حول حق السيادة على هاتين الجزيرتين، مع زعم من كلتا الدولتين بأحقية السيطرة عليها. وخلال جلسة لمجلس الأمن عام 1954، زُمت مصر ملكيتها لتلكا الجزيرتين. ولكن الجزء الأهم أيضاً جاء لاحقاً، وهو صمتها في ما بعد عندما أدت المملكة سيادتها على تلك المنطقة عام 1957.

يرى التقرير أنّ حالة التناقض تلك قد أضعفت موقف مصر في القضية.

بعد حرب 1967، تمكنت «إسرائيل» من احتلال الجزيرتين، قبل أن تعاداً مجدداً إلى مصر عام 1982 كجزء من اتفاقية السلام التي وُقعت عام 1979، حيث تم تصنيف المنطقة بحسب الاتفاقية كمنطقة (ج)، وهو التصنيف الذي يعني تمركز قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط فيها.

وفي مراسلات رسمية بين وزيرَي الخارجية المصري أحمد عصمت عبد المجيد، والسعودي سعود الفيصل، طلبت القاهرة من الرياض تاجيل